

Distr.: General
15 February 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٩٢٢ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط":

"يرحب مجلس الأمن بإعلان الرئيس عبد ربه منصور هادي عن بدء مؤتمر الحوار الوطني في ١٨ آذار/مارس ويشيد بمن شاركوا بشكل بنّاء في المراحل التحضيرية للعملية. ويرحب مجلس الأمن أيضا بإصدار مرسوم بشأن تشكيل المكتب التنفيذي لإطار المساءلة المتبادلة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة أن تتشكل الفترة الانتقالية من عملية تقودها اليمن، وترتكز على الالتزام بالديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أبناء اليمن.

"ويؤكد مجلس الأمن ضرورة عقد مؤتمر الحوار الوطني على نحو شامل بمشاركة تامة من جميع شرائح المجتمع اليمني، بما يشمل ممثلين من الجنوب والمناطق الأخرى، وبمشاركة كاملة وفعالة للشباب والنساء، على النحو المنصوص عليه في التقرير النهائي للجنة التحضيرية. ويدعو مجلس الأمن كافة الأطراف إلى أن تفي بالجدول الزمني والنقاط المرجعية الواردة في اتفاق الانتقال ويدعو جميع الجهات إلى أن تتصرف بحسن نية وبطريقة سلمية وشفافة وبناءة وتصالحية. وما زال مجلس الأمن يتوقع أن يؤدي مؤتمر الحوار الوطني إلى تنظيم استفتاء دستوري وانتخابات بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤.

"ويحث مجلس الأمن كافة الأطراف في اليمن على التقيد بجل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ أعمال العنف الرامية إلى تحقيق الأهداف السياسية،



والامتناع عن الأعمال الاستفزازية، والامتناع بشكل تام للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢). ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من الأنباء التي تفيد بتدخل أشخاص في اليمن يمثلون النظام السابق، والمعارضة السابقة، وأشخاص آخرين لا يتقيدون بالمبادئ التوجيهية لاتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض. ويكرر مجلس الأمن تأكيد استعدادة للنظر في اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال استمرار الأعمال الرامية إلى تفويض حكومة الوحدة الوطنية والانتقال السياسي.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من التقارير الواردة عن نقل أموال وأسلحة إلى اليمن من الخارج لغرض تفويض العملية الانتقالية.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

”ويحث مجلس الأمن الحكومة اليمنية على أن تسن، دون مزيد من التأخير، تشريعات متعلقة بالعدالة الانتقالية من أجل دعم عملية المصالحة. ويحث المجلس كذلك على ضرورة احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وفقا للالتزامات القانونية الدولية لليمن، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والأشخاص المنتمين إلى الفئات الضعيفة، مثل الأطفال. ويرحب مجلس الأمن في هذا الصدد بالتزام الحكومة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن اليمنية، عن طريق اعتماد وتنفيذ خطة عمل تمشياً مع القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”وما زال مجلس الأمن يراقب عن كثب الحالة في اليمن وسيواصل عن كثب متابعة الخطوات القادمة الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي سلمي. ويرحب، في هذا الصدد، بالجهود المتواصلة والمنسقة التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي و”مجموعة السفراء العشرة“ وبالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك عن طريق المستشار الخاص جمال بن عمر، والأوساط الدبلوماسية على نطاق أوسع، واجتماع أصدقاء اليمن المقبل الذي سيعقد في ٧ آذار/مارس في لندن. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مواصلة تقديم الدعم الدولي إلى عملية التحول السياسي في اليمن، بسبل منها الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المانحون لدعم اليمن“.